جامعة بنها
كلية التجارة – قسم الاقتصاد

قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة 1990-2019

الباحثة

رضوى عبد البارى محمد

إشـــــــراف

أ.د/ أحمد عبد الرحيم زردق
أستاذ الأقتصاد وعميد الكلية الاسبق
جامعة بنها

أ.د/ حسنى حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الاسبق
جامعة بنها

1443هـ - 2021
٤٩٩

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي (الطلب الحكومي، الطلب الخاص، صافي الصادرات) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2019).

حيث تم دراسة العلاقة التوازنية الجزئية بين كل مكون من المكونات الثلاث للطلب الكلي من ناحية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ناحية أخرى، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك بمنهجية ARDL للتحقق من وجود علاقة مستقرة طويلة الأمد بين المتغيرات. "واتضح من خلال نتائج التحليل القياسي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات الطلب الكلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية من 1990 وحتي 2019، وبدراسة العلاقة التوازنية بين الطلب الحكومي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دل اختبار التكامل المشترك على أن متغير الطلب الحكومي يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر، كما دل نموذج تصحيح الخطأ على أن تأثير الطلب الحكومي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كان "معنوي وسالب" خلال الفترة الزمنية محل الاختبار، أما فيما يتعلق بمتغيري: الطلب الخاص وصافي الصادرات، فقد دل اختبار التكامل المشترك على أن العلاقة التوازنية بينها وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر ضعيفة وغير معنوية خلال الفترة 1990-2019، وهو ما يختلف إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة.

Abstract:-

The study aimed to analyze the relationship between the components of aggregate demand (government demand, private demand, net exports) and per capita GDPR in the Egyptian economy during the period (1990-2019). Where the partial equilibrium relationship between each of the three components of aggregate demand on the one hand and per capita GDPR on the other hand was studied, and in light of this, the co-integration test using ARDL methodology was used to verify the existence of a long-term stable relationship between the variables. It was clear from the results of the econometric analysis that there was no long-term equilibrium relationship between the components of aggregate demand and per capita GDPR in the Egyptian economy during the time period from 1990 to 2019.By studying the equilibrium relationship between government demand and GDPR, the co-integration test indicated that the government demand variable is related to a long-term equilibrium relationship with per capita GDPR in Egypt, and the error correction coefficient indicated that the effect of government demand on GDPR was Significant and negative" during the time period under test. As for the two variables: private demand and net exports, the co-integration test indicated that the equilibrium relationship between it and the GDPR in Egypt is weak and not significant during the period 1990-2019, which differs to a certain extent. What with economic theory and the results of previous studies.

مقدمة:

يحتل الطلب الكلى ومكوناته الاجمالية من طلب خاص وحكومى وصافى الصادرات مكانة خاصة فى الاقتصاد الكلى، نظراً لعلاقته بالناتج المحلى الاجمالى والدخل الكلى ومن ثم التعبير عن أداء النشاط الاقتصادى، تعتبر زيادة الطلب الكلي من العوامل الرئيسية لزيادة النمو الاقتصادي طبقا للنظريات الاقتصادية، حيث أشارت المدرسة الكلاسيكية بأن الطلب يزيد بزيادة العرض والإنتاج مما يؤثر بالإيجاب على عملية النمو، كما أشار كينز الي أهمية الطلب الفعال وضرورة تدخل الحكومة بزيادة الانفاق الحكومى عند حدوث الأزمات لزيادة الإنتاج والنمو.

مشكلة البحث:

اختلفت الاراء حول مدى وجود علاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى لذلك تتمثل مشكلة البحث فى الاجابة على السؤال التالي :

هل هناك أثر لمكونات الطلب الكلى على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019؟

أهمية البحث:

الاهمية النظرية:

يحتل الطلب الكلى مكانة كبيرة على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، حيث أن الصدمات فى الطلب الكلى تؤدى الى أختلال الأستقرار الأقتصادى، لذا فان إدارة مكونات الطلب الكلى بشكل فعال ستؤدى فى الأجل القصير إلى القضاء أو على الاقل التخفيف من حدة التقلبات الدورية فى النشاط الاقتصادى من جهة، وفى الاجل الطويل إدارة مكونات الطلب الكلى تعمل على التحكم فى المستوى الذى يمكن أن تحدث حولة التقلبات المسموح بها فى النشاط الأقتصادى .

الأهمية التطبيقية :

على الرغم من تعدد الدراسات التى أهتمت بدراسة العلاقة بين إحدى مكونات الطلب الكلى وتأثيره على النمو الاقتصادى إلا أن تحليل مكونات الطلب الكلى من وقت إلى أخر تساعد في رسم وتخطيط سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة لمعالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد ككل . وايضا لكون متغيرات الدراسة المتغير المستقل وهو "مكونات الطلب الكلى" والمتمثل فى (الطلب الحكومى الإستهلاكى و الإستثمارى، الطلب الخاص الإستهلاكى و الإستثمارى ، بالاضافة إلى صافى قيمة الصادرات)، والمتغير التابع "النمو الاقتصادي" تشكل لب مشاكل النشاط الاقتصادي، وتحدد الأهداف الأساسية كونها تمس حياة ومستوى معيشة الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن أن عدم

تحقق النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي الى مشاكل اقتصادية تنسحب على الأستقرار السياسي، وستكون إنعكاساته سلبية في نهاية المطاف على كل الصعد.

فروض البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " وجود علاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال فترة البحث" وسوف يتم التحقق من هذة الفرضية من خلال أختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1- هناك علاقة طردية بين الطلب الحكومى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019.

2- هناك علاقة طردية بين مكونات الطلب الخاص والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019.

3- هناك علاقة طردية بين صافي الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسى:

تحليل وقياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019.

الاهداف الفرعية:

1- تحليل وقياس العلاقة بين الطلب الحكومى والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019.

2- تحليل وقياس العلاقة بين الطلب الخاص والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019.

3- تحليل وقياس العلاقة بين صافى قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019.

4- إيجاد العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019.

حدود البحث:

الحد الموضوعى: يتحدد البحث بدراسة وقياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى المصرى.

الحد المكانى: جمهورية مصر العربية.

الحد الزمانى: الفترة (1990-2019).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على استخدام منهجين ، الاول المنهج الوصفى التحليلى بأعتبارة الانسب لتقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أجل الإلمام بالجوانب النظرية للبحث، ثم إستخدام المنهج الثانى المنهج التحليلى القياسى الذى يفسر العلاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى.

خطة البحث:

بغية تحقيق هدف البحث وأختبار الفرضية قسم البحث إلى المحاور التالية:-

اولاً: الدراسات السابقة والاطار النظرى للطلب الكلي والنمو الاقتصادي.

ثانيا: تطور مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر.

ثالثاً: التحليل القياسى للعلاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر

رابعا: تحليل النتائج .

أولاً: الدراسات السابقة والاطار النظرى للطلب الكلي والنمو الاقتصادي

1- الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين إحدى مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادى نذكر منها:

دراسة **Manuela, Júlia (2015)**[1] : هدفت إلى مقارنة النمو الاقتصادي في بلدان مختارة من الاتحاد الأوروبي. واستخدمت طريقتين لحساب النمو الاقتصادي ومنظور الطلب على أساس الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ومنظور العرض على أساس وظيفة الإنتاج الكلاسيكي الجديد والاتصال بين وظيفة الإنتاج والإنتاجية. توصلت إلى أن الأستهلاك المحلي وصافي الصادرات والأستثمارات لها التأثير الأهم على تقلب

(1) Manuela Raisováa, Júlia Ćurĵová, "Economic growth-supply and demand perspective Emerging Markets Queries in Finance And Business", Procedia Economics and Finance, Slovakia, Vol 15, No 1, 2014, pp 184 – 191.

الناتج المحلي الإجمالي تقريبا في جميع البلدان المبلغ عنها. بينما في المجر ورومانيا، النفقات الحكومية كان لها مساهمة أهم في تقلب الناتج المحلي الإجمالي .

دراســـة صـــادق (2015)[2] : هدفت إلى التعرف على مدى أهمية الإنفاق الإســتهلاكى الخاص والإســتهلاكى الحكومى والإنفاق الإستثمارى وفجوة الموارد. وتحليل متغيرات الإنفاق الكلى فى العراق فى الفترة (2003--2012).واســتخدمت المنهج الاحصــائى لتحليل متغيرات الإنفاق الكلى فى العراق فى الفترة (2003--2012) بطريقة المكونات الأساسية. واستنتجت إرتباط الإنفاق الإستهلاكى الحكومى والإنفاق الإستثمارى بعلاقة عكسية غير تامة (إرتباط سلبى وجزئى). وإرتباط الإنفاق الإستهلاكى العائلى والإنفاق الإستثمارى بعلاقة عكسية غير تامة (ارتباط سلبى وجزئى).

دراسة مريم **(2016)**[3] : هدفت إلى تحليل واقع الصادرات الليبية ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلى الإجمالي للفترة (2010-1890)، مع إشارة مختصرة إلى مآلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع في الحكومى (2011). وتوصلت إلى إعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط ، مع إنخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل إرتفاع مساهمة صادرات النفط في هذا الناتج.

دراسة عبد الجبار العقون **(2017)**[4]: هدفت إلى قياس أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1990--2016 من خلال إستعراض تطور الإنفاق الحكومى بشقيه الجاري والاستثماري وتطور الناتج المحلي الإجمالي.واستخدمت طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولرDickey-Fuller واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئ ARDL . توصلت إلى أن الإنفاق الحكومى يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل

دراسة خالد عبد الحميد (2017)[5] : هدفت إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثمارى والنمو الاقتصادى في مصر، وكذلك اختبار أثر الناتج المحلى الإجمالي على الإنفاق الاستثمارى. وتم قياس أثر الناتج المحلى

---

(2) صادق زوير لجلاج،" تحليل متغيرات الإنفاق الكلى فى العراق (2012-2003) "، كلية الأدارة والأقتصاد،مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والأدارية ، العدد17، 2015.

(3) مريم عيسى مهنى،"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى دراسة تحليلية فى ليبيا (2010-1890)"، مجله الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ليبيا، المجلد 20، العدد 2، 2016.

(4) عبد الجبار العقون،"تحديد أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl"، مجلة البشائر الاقتصادية،الجزائر ، المجلد 5، العدد2 ،2017، صص77-95.

(5) خالد عبد الحميد حسانين،" دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق الاستثماري في مصر"، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الانسانية والأدبية، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، المجلد 44، العدد4، 2017.

الإجمالي على الانفاق الاستثماري من خلال خمسة نماذج ،وكانت أهم النتائج وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة للنماذج موضع الدراسة فى الاتجاهين، وتبين معنوية أثر الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى على الإنفاق الاستثماري الحقيقى ويوجد تأثير جوهري بين النمو الاقتصادي الحقيقي على الإنفاق الاستثماري الحقيقي عبر الزمن.

دراسة Keshmeer(2018)[6] : هدفت إلى دراسة تأثير العوامل الخارجية على النمو الاقتصادي في جمهورية جزر فيجي. وأجري التحليل الاقتصادي باستخدام التقنية الكمية للسلاسل الزمنية الحديثة والبيانات السنوية من 1980 إلى 2015. وتوصلت الى أن الواردات لها نتائج سلبية على التوسع الاقتصادي على المدى الطويل.

دراسة بدر حمدان (2018)[7] : هدفت إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2017.واستخدمت السلاسل الزمنية من خلال نموذج متجه الانحدار (Vector Auto Regressive: VAR) ، وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ووجود تأثير للإنفاق الحكومى على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة سمير حنان (2019)[8] : هدفت إلى التعرف على أثر تنمية الصادرات فى النمو الأقتصادى فى ماليزيا خلال الفترة(1990-2014)، واستخدمت جملة من السياسات والأليات لتنفيذها فى إطار نموذجى قياسى اقتصادى تطبيقى لجمع المعلومات والبيانات من مصادرها الرسمية، واستخدام الاسلوب النظرى الكمى، وتوصلا إلى أن الصادرات تعد مؤشراً من مؤشرات النمو الأقتصادى فهى المحرك الاساسى له.

دراسة بكريتي بومدين(2020)[9] : هدفت إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). واستخدمت نموذج VECM وبينت مساهمة سياسة الإنفاق الحكومى المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في إحداث التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بين النموذج المستخدم VECM أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ 20 % تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 6,2 %.

---

(6) Keshmeer, Kanewar, Makunab, "Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach, Kasetsart" Journal of Social Sciences, Vol 39, No 3, 2018, pp 439-447.

(7) بدر حمدان ،" الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين "، مجلة التنمية والأقتصاد التطبيقى ،فلسطين ، المجلد 3، العدد 1 ، 2018، صص1-18،.

(8) سمير حنان بهنام،"سياسات تنمية الصادرات وأثرها فى النمو الأقتصادى فى ماليزيا(1990-2014) "، جامعه الحمدانية ، مجلة تنمية الرافدين، 2019، مجلد38، العدد 122،.

(9) بكريتى بومدين،" الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية(2000-2019)."، Revue Finance & marchés ،الجزائر ، المجلد 7، العدد2 ، صص333-335، 2020.

دراسة مختار رنان(2020)[10] : هدفت إلى البحث عن مدى كفاءة الإنفاق الحكومي في الجزائر، وما هي نسبة الإنفاق الحكومي التي تمثل الحد الكفء خلال الفترة: 1973-2019، باستعمال المنهجية القياسية التي تعتمد على طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، وأوضحت أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يقدر بـ 29% خلال فترة الدراسة، في حين بلغ متوسط فترة الدراسة 38% و هي أكبر من نسبة حجم الإنفاق الحكومي الأمثل، مما يعني أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يعمل في طور غير كفء، لذا فهو لا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

دراســـة مكاوي هجيرة (2020)[11] : هدفت إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. واستخدمت اختبار التكامل المشترك لجوهانسان واختبار السببية لجرانجر. وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. وتوصلت ايضا الدراسة إلى وجود سببية قصيرة المدى ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الى نفقات التجهيز. أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يدفع السلطات الحكومة الى التوسع في الانفاق الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع قانون فاجنر(1892).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بأنها تدرس العلاقة بين كل مكون من مكونات الطلب الكلى بصورة منفردة ومجتمعة بالنمو الاقتصادى أي أنها تختلف عن تلك الدراسات سواء في عدد المتغيرات أو نوعيتها، وبما ينسجم مع طبيعة وواقع الاقتصاد المصرى.

2- مكونات الطلب الكلى

تعد مكونات الطلب الكلي مؤشراً مهماً يشير إلى مجموع الطلب على السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد، ويقاس بواسطة . جموعة الانفاق الكلي من قبل المجتمع على السلع والخدمات، والاهتمام بمكونات الطلب الكلي قد يوفر معلومات مهمة ومفيدة لفهم أداء النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. وتنقسم مكونات الطلب الكلي إلى ما يلي:

---

(10) مختار رنان " حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973-2019)."، مجلة رؤى الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 9، العدد2 ، 2020، صص53-94.

(11) مكاوى هجيرة ،" تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومى والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،الجزائر ، المجلد 23، العدد2 ، 2020، صص1267-1290.

أ- الطلب الحكومى.The Government Demand

يمثل الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي وتبرز أهميته في رسم السياسات الاقتصادية المالية لأي دولة ويتكون الطلب الحكومي من:

1- الطلب الإستهلاكي الحكومي.The Government Consumption Demand

هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، حيث يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين الحكومى، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات الحكومة التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات بعينها. وتؤدي مثل هذه النفقات إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، وبالتالى تغيير في مكونات وحجم الناتج المحلى، كما يؤدي استخدام هذا النوع من الإنفاق للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخول[12].

2- الطلب الاستثماري الحكومي.The Government Investment Demand

يقصد بالإنفاق الاستثماري بأنه المال الذى تخطط بإنفاقه الحكومة والهيئات الاقتصادية الحكومية، والشركات الحكومية، بهدف تحقيق النفع الحكومى. وتتوزع تلك الاستثمارات على القطاعات المختلفة في الدولة من أهمها الصناعات التحويلية والبترول والغاز الطبيعي، وخدمات البنية الأساسية، والنقل والتخزين وقناة السويس، والخدمات الاجتماعية، والزراعة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[13].

ب- الطلب الخاص.The Private Demand

يعتبر الطلب الخاص أحد مكونات الطلب الكلى الأساسية ، فأى تغير يحدث فى الطلب الخاص بشقية يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى. وينقسم الطلب الخاص إلى:

1- الطلب الاستهلاكى الخاص.The Private Consumption Demand

يشكل الاستهلاك المكون الرئيسي في الطلب الخاص، وإن عدم التقدير في نسب الطلب الاستهلاك الخاص يؤدي إلى حدوث اخطاء في التوقعات الاقتصادية على مستوى الطلب الكلي، ومن ثم على عملية صنع القرار، ويعد الدخل من أهم العوامل في تحديد الاستهلاك الكلي في أي مجتمع، بمعنى إذا أرتفع الدخل الكلي سيرتفع تبعًا لذلك

---

(12) حامد عبد المجيد ، سعيد عبد العزيز، " مبادئ المالية الحكومية"، الجزء الثانى، الدرا الجامعية، الاسكندرية،2003، ص 319.

(13) لجنة الخبراء المعنية بالإدارة الحكومة ،"البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية"، تقرير الأمين الحكومى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2004، ص 3.

الطلب الكلي وربما في الأجل الطويل فقط، والعوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص فضلا عن الدخل، تغير مستوى الأسعار، سعر الفائدة وعوامل اخرى كذلك منها عدد الأفراد والتركيب العمري وحجم الثروة، كما أن الأذواق تؤدي دورا في الطلب الاستهلاكي وتؤثر فيه أما سلبًا أو ايجابيًا.

2- الطلب الاستثماري الخاص The Private Investment Demand.

يعد الاستثمار المحرك الديناميكي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظف. ويحدد الاستثمار النمو الاقتصادي وتسارعه، ذلك ان اتجاه الادخار يرتبط بتكوين رأس المال ارتباطًا وثيقًا، لهذا يعد الاستثمار العنصر الحاسم في مكونات الطلب الكلي، وهناك محددات للاستثمار منها سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتوقعات ومستوى التكاليف. والاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق الحكومية والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة[14].

ج- صافي الصادرات:

يعد صافي قيمة الصادرات مصدراً من مصادر الطلب الكلي، يأتي من العالم الخارجي فعندما يكون الاقتصاد مفتوحًا سيتعرض لتدفقات خارجية وهذه التدفقات ستؤثر على الدخل والإنتاج، ويمثل صافي قيمة الصادرات الفرق بين الصادرات و الواردات ويعتمد على العوامل عديدة منها السياسات التجارية المتمثلة في التعريفة الجمركية، نظام الحصص والأسعار والدخول وسياسة التمويل الخارجي ومستوى الفعاليات الاقتصادية[15].

3- النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[16]. كما يعرف بأنه زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على

---

(14) Islam, Asif, "Entrepreneurship and the Allocation of Government Spending Under Imperfect Markets", European Economic Review, Vol 70, 2015, p 110.

(15) Morozumi, Atsuyoshi,& Veiga, Francisco José, "Public spending and growth: The role of government accountability", European Economic Review, Vol 89, 2016, p 150.

(16) محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف ،علي عبد الوهاب نجا ، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 73.

إمداد السكان بالسلع المتنوعة[17]. وهو يمثل توسع فى إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما[18].

وتتمثل مقومات النمو الاقتصادي فى: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، تكوين رؤوس الأموال، التكنولوجيا، كما لا يوجد خلاف في أن النمو الاقتصادي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة الحكومة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي .

ثانيا: تطور مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر.

1- تطور الطلب الكلى فى مصر خلال الفترة (1990/1989) - (2019/2018):

الطلب الكلى على الناتج المحلى الاجمالى يتطابق مع الناتج المحلى الاجمالى ولذلك فان قيم الناتج المحلى الاجمالى تمثل الطلب الكلى على الناتج المحلى الاجمالى فى سنه معينة. أى أن التطورات او التغيرات التي حدثت في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) هي نفسها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى[19]. ويتم عرض تطور الطلب الكلى فى مصر خلال الفترة (2019/1990) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة على إعتبار سنة 2010 سنة اساس.

شكل (1)

تطور الطلب الكلى بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 1990-2019

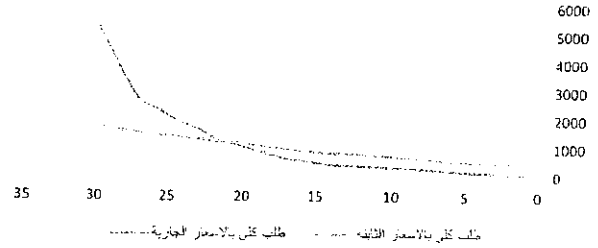

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التنمية والتخطيط سنوات متفرقة .

اتسم الطلب الكلى بالاسعار الجارية فى الاقتصاد المصرى بالزيادة خلال الفترة من 1990-2019- وقد وصل إلى اقصى قيمة له الحكومى 2018 /2019 حيث بلغ 5322.3 مليار جنيه،

(17)رمزي علي إبراهيم سلامة ،"اقتصاديات التنمية،" الدار الجامعية،الإسكندرية، 1991، ص 212.

(18) ساموبلسون، نورد هاوس،" علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، لبنان، ص 586.

(19)الطاهر علي دابه، "اتجاهات تطور الطلب الكلي والأهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي"، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، جامعة طرابلس، العدد 1-2، المجلد 17، 2012، 94.

ووصل إلى أدنى قيمة له الحكومى 1990/1989 حيث بلغ 95.8 مليار جنية، بمتوسط بلغ 1147.2 مليار جنيه . ونلاحظ ان معدلات النمو فى الطلب الكلى بالاسعار الجارية متفاوتة وبلغ أكبر معدل نمو للطلب الكلى الحكومى 2017/2016 ويساوى 28.1%، ومتوسط معدلات نمو الطلب الكلى خلال فترة الدراسة 15.3%.

اتسم الطلب الكلى بالاسعار الثابتة فى الاقتصاد المصرى بالزيادة خلال فترة الدراسة(1990-2019) ماعدا اعوام 1992 حيث إنخفض بمعدل 3.8%، والحكومى 2012 حيث إنخفض بمعدل 6%، والحكومى 2015 حيث إنخفض بمعدل 0.1% . وقد وصل إلى أقصى قيمة له الحكومى 2018 / 2019حيث بلغ 1768.68مليار جنيه، وبلغ أدناة الحكومى 1992/1991 حيث بلغ 485.31، بمتوسط بلغ 978.2 مليار جنيه . ونلاحظ ان معدلات النمو للطلب الكلى بالاسعار الثابتة أقل من معدلات النمو للطلب الكلى بالاسعار الجارية خلال فترة الدراسة (2019-1990) . وبلغ معدل نمو الطلب الكلى بالاسعار الثابتة أقصاه حيث بلغ 9.5% الحكومى 1997/1996. بمتوسط معدل نمو بلغ 4.5%.

2- تطور مكونات الطلب الكلى فى مصر خلال الفترة 1990-2019 :

أ- تطور الطلب الحكومى فى مصر خلال الفترة 1990- 2019

يتكون الطلب الحكومى الاجمالى من طلب إستثمارى حكومى وطلب استهلاكى حكومى. وخلال فترة البحث بلغت نسبة الطلب الاستهلاكى الحكومى إلى الطلب الحكومى الاجمالى فى المتوسط 53%. وتمثل نسبة الطلب الاستثمارى الحكومى للطلب الحكومى الاجمالى فى المتوسط 47%.

شكل (2)

تطور الطلب الحكومى الاستهلاكى والاستثمارى الحقيقى خلال الفترة1990-2019

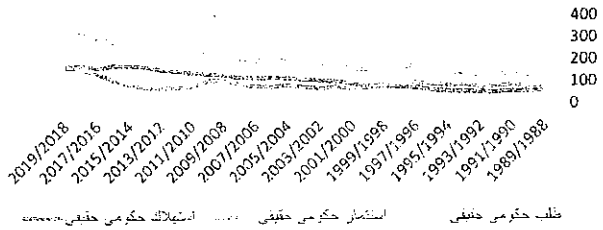

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التنمية والتخطيط سنوات متفرقة .

ويتذبذب الطلب الاستهلاكى الحكومى الحقيقى بين الزياده والانخفاض خلال الفترة ويبلغ اقصاه عام2018/2017 حيث بلغ 177.64 مليار جنيه ويبلغ ادناه 51.95 عام 1992/1991. وتمثل متوسط نسبه الطلب الاستهلاكى الحكومى الحقيقى إلى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى 11% خلال الفترة.

وتمثل متوسط نسبه الطلب الاستثمارى الحكومى الحقيقى الى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى 10% خلال الفترة. ويتذبذب الطلب الاستثمارى الحكومى الحقيقى بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة (1990-2019) حيث يصل اقصاه عام 2019/2018 وبلغ 170مليار جنيه . وبلغ أدناه عام 1990/1989 حيث بلغ 72.4 مليار جنيه. واقصى معدل نمو للطلب الاستثمارى الحكومى الحقيقى خلال الفترة بلغ 35% عام 2017/2016.

تتراوح نسبة الطلب الحكومى الاجمالى إلى الطلب الكلى خلال فترة البحث مابين 17%-29% وتبلغ فى المتوسط 21%. ونلاحظ تذبذب الطلب الحكومى الحقيقى الاجمالى بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة (1990-2019). حيث وصل إلى أقصى قيمة له عام2019/2018 حيث بلغ 331.65 مليار جنيه. وبلغ أدنى قيمة له عام 1993/1992 حيث قدر 124.75. ومتوسط معدل نمو الطلب الحكومى الحقيقى الاجمالى خلال فترة الدراسة (1990-2019) بلغ 4%.

ب- تطور الطلب الخاص فى مصر خلال الفترة 1990-2019 :

يتكون الطلب الخاص الاجمالى من الطلب الخاص الاستهلاكي والطلب الخاص الاستثماري، ويعد مكون الطلب الخاص أحد البنود الرئيسية لمكونات الطلب الكلي، فتغيرات الطلب الخاص تؤدى إلى إحداث آثار على مستوى النشاط الاقتصادي .

شكل رقم (3)

تطور الطلب الخاص الاستهلاكى والاستثمارى والطلب الخاص الاجمالى خلال فترة 1990-2019

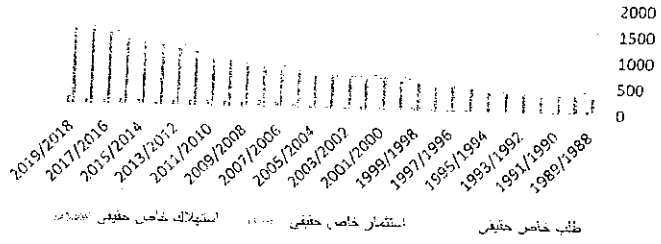

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التنمية والتخطيط سنوات متفرقة.

ويتضح من الرسم البيانى السابق تطور الطلب الخاص الاجمالى الحقيقى . فنجد تذبذب الطلب الخاص الاجمالى فى بداية الفترة بين الانخفاض والارتفاع، ثم يستمر فى الزيادة من عام1999/1998 حتى نهاية الفترة عام 2019 حيث يصل أقصاه عند 1606.80 مليار جنيه فى عام 2019/2018 . وبلغ 403.88 مليار جنيه وهى تمثل أدنى قيمه له عام 1992/1991 . بمتوسط قدرة 832.85 سنويا

خلال فترة الدراسة(2019-1990). ومعدل نمو قدرة 5% سنويا[20]، ويمثل الطلب الاستهلاكى الخاص حوالى 89%من الطلب الخاص الاجمالى.

ج- تطور صافى الصادرات فى مصر خلال الفترة 1990- 2019:

يعبر صافى الصادرات عن الفرق بين الصادرات والواردات ومن الرسم التالى يلاحظ تذبذب الصادرات والواردات بين الارتفاع والانخفاض ووصلت الصادرات إلى أدنى قيمة لها عند 98.78 مليار جنيه عام 1995، واقصى قيمة لها بلغت 316.77 مليار جنيه فى عام 2018/2017. ووصلت الواردات عند أدنى قيمة لها عام 1994/1993 حيث بلغت 149.92 مليار جنيه واقصى قيمة لها بلغت 491مليار جنيه عام2018/2017. وخلال فترة الدراسة (2019-1990) صافي الصادرات سالبة لكبر الواردات عن الصادرات.

شكل (4)

تطور صافى الصادرات خلال الفترة من 1990-2019

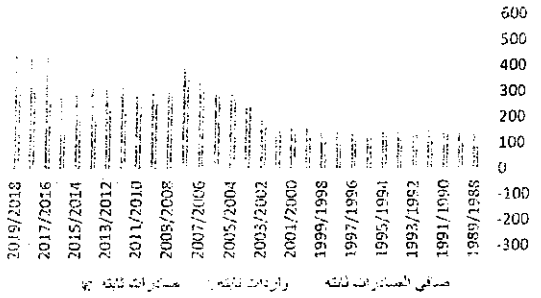

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التنمية والتخطيط سنوات متفرقة.

3- تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019:

تبين من الرسم البيانى التالى أنه فى بداية الفترة(2019-1990) إنخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، ثم بدأ فى الزيادة من عام 1994/1993 حتى نهاية الفترة محل الدراسة 2018 / 2019 . وفى عام2019/2018 بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى 17970.04 جنيه مصرى وهى تمثل أعلى قيمة له، وبلغ أدنى قيمة له عام 1993/1992 وقدرت بحوالى 8639.61 جنيه مصرى.

---

(20) وزارة التنمية والتخطيط الاقتصادى، سنوات متفرقة، وتم حساب الطلب الخاص الحقيقى الاجمالى باستخدام مكمش الناتج على اعتبار أن سنة الاساس 2010/2009 .

شكل (5)

تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى مصر خلال الفترة من 1990-2019

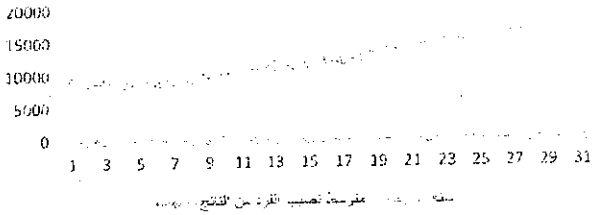

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التنمية والتخطيط سنوات متفرقة (21).

ثالثاً: التحليل القياسى للعلاقة بين مكونات الطلب الكلى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة 1990-2019:

1- نموذج الدراسة:

نجد أن بيانات المتغير التابع GDPP والمتغيرات المستقلة GD, HD, Nx, مصدرها التنمية والتخطيط الاقتصادى.

وتستخدم جميع المتغيرات بالأسعار الثابتة وبالصيغة اللوغاريتمية التي تعد الأنسب لأغراض الدراسة.

المتغير	التعريف	مصدر البيانات	نوع المتغير
GDPRP	الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد	البنك الدولي	تابع
GOV	يعبر عن مكون الطلب الحكومي (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستثماري الحكومي).	البنك الدولي	مستقل
SPC	يعبر عن الطلب الخاص(ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص)	البنك الدولي	مستقل
EXP	صافي قيمة الصادرات	البنك الدولي	مستقل

بناء على ما سبق، سيكون هناك أربعة نماذج لتحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في مصر، يمكن صياغتها كما يلي:

$$GDPRP = \beta_0 + \beta_1\ GDR + U_t \ldots\ldots (1)$$
$$GDPRP = \beta_0 + \beta_1\ HDR + U_t \ldots\ldots (2)$$
$$GDPRP = \beta_0 + \beta_1\ NXR + U_t \ldots\ldots (3)$$
$$GDPRP = \beta_0 + \beta_1\ GDR + \beta_2\ HDR + \beta_3\ NXR + U_t \ldots\ldots (4)$$

ثانيا: البيانات وفترة الدراسة:

(21) تم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى عن طريق المعادلة التالية: (الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى / عدد السكان) .

تم تجميع البيانات عن الفترة (1990 – 2019) من قواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بمؤشرات التنمية الصادرة عن وزارة التنمية والتخطيط الأقتصادى. وتم إجراء بعض التعديلات على البيانات لتتكيف مع أهداف الدراسة.

2- الاطار النظرى للطريقة المستخدمة فى التحليل (الأساليب القياسية المستخدمة):

لغرض دراسة العلاقة بين مكونات الطلب الكلي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أستخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (1990-2019). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، قمنا باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، ونموذج ARDL، لتحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضمن نطاق الاقتصاد المصري.

أ- اختبارات الاستقرار (السكون) (Stationary):

وهي لفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression) في السلاسل الزمنية للمتغيرات، والذي يعني أن وجود اتجاه الحكومى (Trend) قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات، حتى لو كان الاتجاه الحكومى هو الشيء الوحيد المشترك بينها.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها، باستخدام اختبار جذر الوحدة(The Unit Root Test)، والذي يرجع الفضل في تطويره إلى كل من ديفيد ديكي ووليام فوللر، وذلك باستخدام ما يسمى اختبار (Dickey- Fuller)، وسنطبق هنا اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller Test)، حيث يعتبر من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة.

أما درجة التكامل، فهي تختبر ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات، أو في الاختلاف الأول، أو مستقرة في الاختلاف الثاني .. فإذا كان الاختلاف الأول مستقر، والدالة غير مستقرة في المستويات، يقال إنها متكاملة من الدرجة الأولى. وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، ومتكاملة من الدرجة الأولى. وتعد سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا تحققت الخصائص التالية:[22]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن. ..... $E(Yt) = \mu$
- ثبات التباين Variance عبر الزمن. ..... $Var(Yt) = E(Yt - \mu)2 = \delta 2$

---

[22] محمد عبد القادر عطية،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص 648.

- أن يكون التباين المشـــترك Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Yt) و (Yt-k)، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون (الاستقرارية) في السلاسل الزمنية، منها:[23]

- دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation.
- اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر Dickey – Fuller Test .
- اختبار جذر الوحدة (المعدل) Augmented Dickey – Fuller Test.
- اختبار فيليبس – بيرون Phillips – Perron Test (pp).
- اختبار Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shinn (KPSS).

ويتم الاعتماد على كلا من الاختبار الثالث والرابع في هذه الدراسة.

ب- اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير، ويُصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل. وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي. ويستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون كل سلسلة من هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى. ولذا، فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات المســـتخدمة في الدراسة، وذلك حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات. ومن ثم، بعد معرفة هذه الرتبة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراســـة بواســـطة تطبيق اختبار التكامل المشترك.[24]

تعد منهجية "انجل – جرانجر" من أهم الطرق المســتخدمة في اختبار التكامل المشـــترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصـفري القائل " بعدم وجود تكامل مشـترك بين المتغيرات." وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصـغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي. فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة (أي غير مســتقرة) فيمكن قبول الفرض الصـفري، عدم وجود تكامل مشـترك في المعادلة. أما إذا كانت

---

[23] المرجع السابق مباشرة ص652 .

[24] مجدي الشوربجي، "أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ص 8.

سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة، فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.[25] وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين؛ كما يلي:

الخطوة الأولى: وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين Yt و Xt باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك. ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى.

الخطوة الثانية: اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى، عن طريق استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة تكامل سلسلة البواقي.

ويمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة، وفق الآتي: يتم اختبار استقرار البواقي فإذا تم قبول فرضية العدم (H0 :b = 0) نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة (أي أنها غير مستقرة)، ومنه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج. أي إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم (H0 :b = 0). فإذا كانت إحصائية المعلمة معنوية، فإننا نرفض الفرض العدم بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة.

إن أسلوب "انجل - جرانجر" ذي الخطوتين للتكامل المشترك، يقوم بفحص درجة تكامل البواقي المحسوبة، ويفترض وجود متجه وحيد للتكامل، كما أنه يعاني من مشكلة وجود تحيز في العينات الصغيرة، وهذا التحيز يعتمد عكسيا على مدى اقتراب المحكوملل (R) من الواحد الصحيح. ولتلافي الوقوع في هذه المشاكل تستخدم الدراسات أيضا أسلوب التكامل المطور من كل من (Johansen & Juselius) والمعتمد على طريقة الإمكان الأعظم (maximum likelihood).[26]

ج- نموذج تصحيح الخطأ :- Error Correcting Model:

---

[25]) كامل علاوي، محمد زاهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، العراق، 2012،ص: 224.

[26]) Johnson S. and Juselius, K.,"Maximum Likelihood estimation and inference on Co-integration with application to yje demand for money", Oxford bullenntin of economic and statistics , Vol.52 , (1990) , PP.169 – 210 .

كما ذُكر سابقا، عندما يكون هناك متغيرات غير مستقرة في نموذج الانحدار قد نحصل على نتائج زائفة. لذا إذا كانت Y و X كلاهما متكاملتان من الدرجة واحد $I(1)$ إذا قدرنا الانحدار:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + u_t$$

لن نتحصل على نتائج مرضية لـ β_1, β_2,

هناك طريقة واحدة لحل هذه المشكلة، هي باستخدام الفروقات لضمان الاستقرار للمتغيرات، بعد عمل هذا $\Delta Y_t \sim I(0)$ و $\Delta X_t \sim I(0)$ فإن نموذج الانحدار سيكون:

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 \Delta X_t + \Delta u_t$$

في هذه الحالة سيعطينا نموذج الانحدار مقدرات صحيحة لكل من المالحكومالات a_1, a_2 ومشكلة الانحدار الزائف تكون قد حلت. لكن ما لدينا من المعادلة الثانية هو العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات، العلاقة طويلة الأجل هي: $Y_t^* = \beta_1 + \beta_2 X_t$

إن ΔY_t غير ملزمة بأن تعطينا معلومات عن سلوك النموذج في الأجل الطويل، من المعلوم أن الاقتصاديين مهتمين بالعلاقات طويلة الأجل، إن مفهوم التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ مفيدين لحل هذه المشكلة.

تحت افتراض التكامل المشترك، فإن الانحدار البسيط سيفي بالغرض ليقدم نتائج متسقة لمعالم الأجل الطويل، على الرغم من وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والخطأ العشوائي، حيث تُقدر المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وكذلك تقدير العلاقة طويلة الأجل يتم بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أيضا، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باختبار استقرار المتغير العشوائي.

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة كون المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً، لبيان العلاقة بين yt و xt في الأجل القصير، وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في انحدار الأجل الطويل، كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير، بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة.

ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) et بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي، ثم يُعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد.

رابعاً: تحليل النتائج:

يتضح من اجراء اختبارات التكامل المشترك طبقا لمنهجية ARDL، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية في الأجل الطويل) بين متغيرات الدراسة، حيث كانت العلاقة بين المتغيرات ضعيفة وغير معنوية في النموذج الرئيسي للدراسة، ويلاحظ ذلك من عدم معنوية معلمات الأجل الطويل. بالرغم من ذلك فقد تمكنا من

استخراج علاقة توازنية جزئية بين متغيري: الطلب الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت معلمات الأجل الطويل معنوية احصائيا، مما يدل على أن التغيرات في الطلب الحكومي تحدد التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ضمن نطاق الاقتصاد المصري. ونلخص أهم النتائج فيما يلي:

1- من اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL تبين عدم عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، وذلك حسب اختبار (Wald Test). مما اضطرنا لاختبار العلاقة التوازنية الجزئية بين كل مكون من مكونات الطلب الكلي على حدة والناتج المحلي الإجمالي في نطاق الاقتصاد المصري.

2- تبين وجود أثر سالب ومعنوي للطلب الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل الطويل ضمن نطاق الاقتصاد المصري، حيث بلغت المرونة الجزئية للطلب الحكومي (-0.50)، وهذا يعني أن زيادة الطلب الحكومي بنسبة 100% تؤدي لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50%، وهذا يتعارض مع ما ذهبت إليه النظرية الاقتصادية، حيث يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ينخفض مع زيادة الطلب الحكومي، وقد يرجع تفسير ذلك إلى وجود عتبة للإنفاق الحكومي إذا تخطاها تصبح العلاقة عكسية بينه وبين مؤشرات النمو الاقتصادي، في شكل علاقة غير خطية ممثلة فيما يعرف بمنحنى آرمي (Armey Curve).

3- قلة أثر المتغيرات الأخرى (الطلب الخاص، صافي الصادرات) في تفسير التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر في الأجل الطويل، حيث كانت نتائج التكامل المشترك غير معنوية احصائيا وضعيفة التأثير على المتغير التابع، وقد يرجع ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وضعف الاستثمارات، وعدم فعالية السياسات المتبعة في تنويع مصادر الدخل القومي.

المراجع:

المراجع العربية

1) اسراء عادل الحسيني،"هيكل الانفاق الحكومى والنمو الاقتصادى بين النظرية والدراسات التطبيقية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة اوراق بحثية ، جامعه القاهرة، 2012.

2) الطاهر علي دابه، "اتجاهات تطور الطلب الكلي والأهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي"، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، جامعة طرابلس، العدد 1-2، المجلد 17، 2012.

3) بريهي فارس كريم ، حسن خلف، "قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)"، مجلة دنانير، جامعة بغداد، العدد 9، 2016.

4) خالد عبد الحميد حسانين،" دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق الاستثماري في مصر"، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الإنسانية والأدبية، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، المجلد 44، العدد4، 2017.

5) صادق زوير لجلاج، "تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق المدة (2012-2003)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17، 2010، 2015.

6) سوزانا صبحي، "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة، 2014.

7) على مكيد، "أثر الانفاق الحكومى الاستهلاكى النهائى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية فى الجزائر خلال السنوات (2007-1970)"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 6، العدد 2، 2014.

8) عمر محمود ابو عبده، "اثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينيه دراسة قياسية تطبيقية خلال الفتره (2004-1996)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية والاقتصاد رام الله، المجلد 16، العدد 2، 2015.

9) فاطمة الزهراء زروقى، "أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2014)" ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية (جامعة سعد دحلب البليدة، المجلد 16، العدد 1، 2017.

10)محمد فؤاد امام،"العلاقة بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادى دراسة تحليلية قياسية (2012-1991)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة مصر، العدد4، 2015.

11)مريم عيسى مهنى،"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى دراسة تحليلية فى ليبيا (2010-1890) "، مجله الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 20، العدد 2، 2016.

12)توفيق عباس عبد عون، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء العراق دراسة تطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد 7، 2016.

المراجع الاجنبية

1) Abdelbary, Islam & Benhin, James, "Governanc capital and economic growth in the Arab Region ", The Quarterly Review of Economics and Finance, In Press, Corrected Proof, 2018,.

2) Abu-Bader, Suleiman, & Abu-Qarn, Aamer, "Financial development and economic growth: The Egyptian experience", Journal of Policy Modeling, Vol 30, No 5, 2008,.

3) Abu-Bader, Suleiman, & Abu-Qarn, Aame,"Government expenditures, military spending and economic growth: causality evidence from Egypt, Israel, and Syria", Journal of Policy Modeling, Vol 25, No 6-7, 2003.

4) Acikgoz, Senay and Ali, Mohamed Sami Ben, "Where does economic growth in the Middle Eastern and North African countries come from", The Quarterly Review of Economics and Finance, In press, corrected proof, 2019.

5) Alexander, Quaicoe, "Assessing the impact of export processing zones on economic growth in Ghan", International Business and Finance, Vol 42, No 2, 2017.

6) Emaraa, Noha, "Estimating Aggregate Demand in Egypt", Journal of Economics and Political Economy, vol 3, No 1, 2016.

7) Keshmeer, Kanewar, Makunab, "Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach", Kasetsart Journal of Social Sciences, Vol 39, No 3, 2018.

8) Manuela Raisováa, Júlia Ćurþová, "Economic growth-supply and demand perspective Emerging Markets Queries in Finance And Business", Procedia Economics and Finance, Slovakia, Vol 15, No 1, 2014, pp 184 – 191.

9) Morozumi, Atsuyoshi,& Veiga, Francisco José, "Public spending and growth: The role of government accountability", European Economic Review, Vol 89, 2016.

10) Selvanathan, Athula, "The role of export composition in export-led growth in Australia and its regions", Economic Analysis and Policy, Vol 53, No 3, 2017.

11) Vytautas, Žukauskasa & Jörg, GuidoHülsmannb, "Financial asset valuations: The total demand approach", The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 17, No 1, 2018.

الملاحق

نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
	At Level				
		LOGGDP	LOGGOV	LOGSPC	LOGEXP
With Constant	t-Statistic	-0.8656	-0.9289	-0.3343	0.0325
	Prob.	*0.7820*	*0.7631*	*0.9070*	*0.9540*
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7558	-3.8118	-2.3732	-2.9606
	Prob.	*0.2242*	*0.0345*	*0.3840*	*0.1609*
		n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.0612	2.6258	2.1878	1.8316
	Prob.	*0.9989*	*0.9968*	*0.9912*	*0.9812*
		n0	n0	n0	n0

	At First Difference				
		d(LOGGDP)	d(LOGGOV)	d(LOGSPC)	d(LOGEXP)
With Constant	t-Statistic	-3.1292	-2.9318	-2.4250	-4.6342
	Prob.	*0.0362*	*0.0548*	*0.1446*	*0.0010*
		**	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1200	-2.9963	-2.2207	-4.8136
	Prob.	*0.1219*	*0.1514*	*0.4600*	*0.0034*
		n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2129	-1.3676	-0.9990	-4.2399
	Prob.	*0.2006*	*0.1551*	*0.2770*	*0.0001*
		n0	n0	n0	***

اختبارات جذر الوحدة عند الفروق الأولى:

	At First Difference				
		d(LOGGDP)	d(LOGGOV)	d(LOGSPC)	d(LOGEXP)
With Constant	t-Statistic	-3.4105	-3.0775	-2.4250	-4.6359
	Prob.	*0.0203*	*0.0404*	*0.1446*	*0.0010*
		**	**	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4322	-3.1181	-2.2207	-4.6394
	Prob.	*0.0697*	*0.1223*	*0.4600*	*0.0051*
		*	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1133	-1.4650	-1.0226	-4.2334
	Prob.	*0.2343*	*0.1306*	*0.2679*	*0.0001*
		n0	n0	n0	***

نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DLOGGDP
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0)
Sample: 1990 2019
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGGDP(-1))	0.527948	0.245420	2.151201	0.0637
D(DLOGGDP(-2))	0.566845	0.247672	2.288686	0.0514
D(DLOGGDP(-3))	0.193339	0.203880	0.948300	0.3707
D(DLOGGOV)	-0.683758	0.273594	-2.499170	0.0370
D(DLOGGOV(-1))	-0.057849	0.223921	-0.258347	0.8027
D(DLOGGOV(-2))	0.354186	0.210124	1.685603	0.1304
D(DLOGGOV(-3))	-0.860475	0.309994	-2.775781	0.0241
D(DLOGSPC)	0.678756	0.346416	1.959365	0.0857
D(DLOGSPC(-1))	0.340076	0.315193	1.078947	0.3121
D(DLOGSPC(-2))	-1.282772	0.496037	-2.586041	0.0323
D(DLOGSPC(-3))	0.688464	0.290304	2.371525	0.0451
D(DLOGEXP)	-0.004206	0.024679	-0.170422	0.8689
CointEq(-1)	-0.921041	0.240841	-3.824268	0.0051

Cointeq = DLOGGDP - (0.0371*DLOGGOV + 0.6616*DLOGSPC - 0.0046
*DLOGEXP -0.0051)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGGOV	0.037063	0.320482	0.115648	0.9108
DLOGSPC	0.661561	0.539298	1.226709	0.2548
DLOGEXP	-0.004566	0.026419	-0.172842	0.8671
C	-0.005131	0.030770	-0.166762	0.8717

نتائج اختبار Bounds Test:

ARDL Bounds Test
Sample: 1995 2019
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.583028	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DLOGGDP
Selected Model: ARDL(4, 2)
Sample: 1990 2019
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGGDP(-1))	0.398070	0.183473	2.169639	0.0454
D(DLOGGDP(-2))	0.635772	0.199716	3.183386	0.0058
D(DLOGGDP(-3))	0.231679	0.182310	1.270793	0.2220
D(DLOGGOV)	-0.221412	0.146704	-1.509245	0.1507
D(DLOGGOV(-1))	0.263233	0.147356	1.786375	0.0930
CointEq(-1)	-0.836282	0.203072	-4.118163	0.0008

Cointeq = DLOGGDP - (-0.5015*DLOGGOV + 0.0432)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGGOV	-0.501454	0.230433	-2.176140	0.0449
C	0.043233	0.009239	4.679368	0.0003

Date: 12/14/20 Time: 14:26
Sample: 1995 2019
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.825248	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: DLOGGDP
Selected Model: ARDL(1, 4)
Date: 12/14/20 Time: 14:27
Sample: 1990 2019
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGSPC)	-0.018392	0.177973	-0.103342	0.9189
D(DLOGSPC(-1))	0.346440	0.226458	1.529822	0.1445
D(DLOGSPC(-2))	-0.014883	0.226124	-0.065816	0.9483
D(DLOGSPC(-3))	0.477034	0.216681	2.201555	0.0418
CointEq(-1)	-0.441164	0.168739	-2.614482	0.0181

Cointeq = DLOGGDP - (-1.5825*DLOGSPC + 0.0916)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGSPC	-1.582526	0.935325	-1.691953	0.1089
C	0.091628	0.039972	2.292330	0.0349

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: DLOGGDP
Selected Model: ARDL(3, 0)
Date: 12/14/20 Time: 14:29
Sample: 1990 2019
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGGDP(-1))	0.336683	0.199324	1.689123	0.1067
D(DLOGGDP(-2))	0.378643	0.174132	2.174460	0.0418
D(DLOGEXP)	-0.000287	0.015563	-0.018431	0.9855
CointEq(-1)	-0.546179	0.166025	-3.289746	0.0037

Cointeq = DLOGGDP - (-0.0005*DLOGEXP + 0.0242)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGEXP	-0.000525	0.028469	-0.018447	0.9855
C	0.024185	0.004355	5.553512	0.0000